الصين بعيون عربية

阿拉伯人看中国

العدد السابع الأربعون

الاثنين ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦

نشرة أسبوعية تهتم بأخبار الصين وموقعها في العالم وعلاقاتها مع العرب

في هذا العدد

- اقتصاد الصين ٢٠١٧: تفاؤل رغم بعض العقبات (ص٢)
- الاقتصاد الصِّيني.. نُمو مُستمر (ص٣)
- الصين تحتاج إلى تعزيز الابتكار.. (ص٦)
- القدرات الزائدة أولوية عليا للإصلاح عام ٢٠١٧ (ص٧)
- تعليق: الصين مستعدة جيداً لتحقيق التوازن بين الاستقرار والنمو (ص٨)
- يجب على الحكومة الصينية أن تحافظ على استقرار العملة لإعادة الثقة بالاقتصاد (ص٩)
- ترشيح ترامب لنافارو قد يزيد من خطر الصراع بين الصين والولايات المتحدة (ص١٠)
- السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي تحمل مخاطر عالمية متعددة (ص١١)
- زيادة الإصلاح الهيكلي سيمكن الصين من تحقيق هدف نموها في السنوات المقبلة (ص١٢)
- إنفوغراف: الاقتصاد المحلي الصيني بالأرقام (ص ١٣)
- القدرة التنافسية للصين تتوقف على الإصلاح الضريبي (ص ١٤-١٥)
- كاريكاتير (ص١٦)

مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي في الصين

مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي هو اجتماع سنوي يستعرض خلاله القادة الصينيون الأداء الاقتصادي للعام السابق ويرسمون الخطط للعام القادم (ص٤-٥)

الاقتصاد الصيني عام ٢٠١٧

أي ملامح.. أي دور؟

الكاريكاتير للرسام الصيني الفنان شين لان في صحيفة غلوبال تايمز الصينية بتاريخ ١٢-١٢-٢٠١٦ وهو يعرض تساؤلات الصينيين عن موقعهم في الاقتصاد العالمي حيث تُقفل بوجههم الأبواب في نادي اقتصاد السوق بالرغم من كونهم الاقتصاد الثاني على مستوى العالم

محمود ريا

اقتصاد الصين ٢٠١٧: تفاؤل رغم بعض العقبات

يواجه الاقتصاد الصيني العديد من التحديات، سواء لجهة فائض الانتاج أو تحقيق استقرار اليوان أو مستوى الضرائب المرتفع على الشركات، أو غيرها من المشاكل، ما يؤثر على مستوى النمو ويضغط عليه.

وكأن كل هذا لا يكفي، ليأتي انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة فيزيد من الضغوط، في ظل التصريحات التي أدلى بها سيد واشنطن الجديد، والتي استهدف بها الصين بالتحديد، منددا بسياساتها الاقتصادية، ومتعهداً باتخاذ إجراءات جذرية ستؤثر على الاقتصاد الصيني بالتأكيد.

هكذا تواجه الصين العام ٢٠١٧، وهذه المواضيع كانت المواد الرئيسية في مؤتمر العمل المركزي السنوي الذي عُقد في بكين بين الرابع عشر والثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر الحالي، وهو مؤتمر دوري يبحث في ما تحقق من الخطط خلال السنة التي مرّت ويطرح الخطط الجديدة للعام المقبل.

لقد كان المؤتمر فرصة لعرض المشاكل والبحث عن حلول لها، في جو علمي، وبحضور كبار المسؤولين في الدولة، ما يؤكد على الأهمية التي تعطيها القيادة الصينية للمقررات الصادرة عن هذا المؤتمر.

إلا أن كل هذا المشاكل والتحديات لم تخفِ حقيقة ان الاقتصاد الصيني يسير في طريقه الصحيح نحو تثبيت النمو والسير به في الطريق المرسوم.

فالمعلومات التي عُرضت خلال المؤتمر تؤكد أن الصين حققت نمواً مضطرداً هذا العام، وارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦,٧ بالمئة على أساس سنوي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري، ووضعت هدف النمو للعام الجاري ما بين ٦,٥ و٧ بالمئة.

هذه الأرقام الإيجابية تفيد أن الاقتصاد الصيني يتقدم نحو الأفضل، وأن المشاكل الموجودة تسير على طريق الحل، ما يفتح آفاق تفاؤل واسعة للعام التالي.

يبقى أن كل هذا الاهتمام بالاقتصاد من قبل القيادة الصينية هدفه الإنسان، وهذا ما أكده الرئيس شي جين بينغ في خلال الاجتماع ال١٤ للمجموعة القيادية المركزية للشؤون المالية والاقتصادية إذ قال إن "الهدف الأساس للحفاظ على سرعة النمو وتعزيز التنمية الاقتصادية هو السعي لتقديم حلول أفضل للمشكلات البارزة التي تشغل بال الشعب".

بعيون عربية الصين

مشروع الصين بعيون عربية

هو مشروع متكامل، يهدف إلى جعل الصين أقرب، وهي التي باتت تفرض نفسها في كل مكان في العالم، والتي تحولت إلى فرصة وتحدّ في الآن عينه، وهو لبنة أولى في بناء المعرفة العربية حول الصين.

يقوم المشروع بشكل أساسي على موقع الصين بعيون عربية

www.chinainarabic.org

على شبكة الإنترنت، وهو موقع متكامل يتضمن الخبر والمعلومة والرأي والتحليل والتحقيق والدراسة ويتناول قضايا الصين الداخلية وعلاقاتها مع الدول العربية والعالم ككل، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والمنوعات والرياضة.

الموقع هو جزء من طموح عربي لإقامة علاقة صداقة مع الصين، وهو موقع شقيق للاتحاد الدولي للصحفيين والاعلاميين والكتاب العربي أصدقاء الصين، هذا الاتحاد الذي يتولى رئيس تحرير الموقع مهمة أمين السر وعضو المجلس القيادي التنفيذي فيه.

مدير الموقع: محمود ريا

رئيس التحرير: علي ريا

لتعليقاتكم واستفساراتكم وملاحظاتكم ومقالاتكم، يمكنكم مراسلتنا على العناوين البريدية التالية:

بريد موقع الصين بعيون عربية الرسمي:
info@chinainarabic.org

مجموعة الصين بعيون عربية على الفايسبوك
China In Arab Eyes الصين بعيون عربية

بريد مدير المشروع:
ramamoud@gmail.com

رقم الهاتف:
٠٠٩٦١٣٩٣٤٣١٣ من خارج لبنان
٠٣٩٣٤٣١٣ من لبنان

ترجمة المواد من الإنكليزية إلى العربية:
آية علي أحمد

الاقتصاد الصّيني.. نُمو مُستمر

الأكادِيمي مروان سوداح*

*رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين والإعلاميين والكتّاب العرب أصدقاء وحُلفاء الصين – الاردن.
** المقال خاص بنشرة "الصين بعيون عربية

يَثق أصدقاء الصين بأن هذه الدولة الأضخم بتطبيقاتها الإقتصادية وتفعِلاتها الاستثمارية والتجارية، والتي تشكّل ثُلث البشرية، ستواصل الارتقاء بمَسيرتها ومشاريعها التنموية في العام٢٠١٧م، وما بعده، وبأن قرارها السياسي - الاقتصادي لن يتراجع في الداخل الصيني وعلى كل صعيد آخر.

والى جانب ذلك، أثق شخصياً بأن القيادة الصينية ستحافظ على دفق مبادرتها الكونية المَوسومة "الحزام والطريق"، والتي من شأنها تعبيد السُبل العالمية أمامها، وتحويل العالم على هَدي مبادىء التعاون الاقتصادي السلمي، والنأي التدريجي باقتصادات الحرب عن مسرح السياسة العالمي.

ومن الضروري التحذير مِمَن يُسمّون أنفسهم بالخبراء في الشأن الاقتصادي الصيني.

فهؤلاء لم يتوقّفوا يوماً عن الإدّعاء بتراجع الاقتصاد الصيني، واقتراب ما يَصفُونه بـ"الكارثة الصينية"، واهمين بأن فبركاتهم السطحيّة المُسوّقة للرأي العام العالمي، وإدّعاءاتهم المُضحِكة هذه، يَمكن أن تطيح بالصين واقتصادها المُتعاظم، الذي سيصل بها لا مَحالة، الى حتمية تشكيلها حكومة الظل الاقتصادية العالمية، بالتعاون مع حُلفاء الصين، إذ لم يَعد بوسع الإمبرياليتين الدوليتين والمتداخلتين، العسكرية والاقتصادية، عرقلة تأسيس هذه الحكومة التي ستدير العالم مستقبلاً بعدالة في التوزيع بين مختلف الدول والشعوب الصغيرة والكبيرة.

وفي الأسباب الحقيقية المُفضية للتراجع النسبي في نمو الاقتصاد الصيني، أسرار يُخفيها "الخبراء بالشأن الصيني"، ومنها تراجع حيوية اقتصاد "العم سام"، وانخفاض الطلب السلعي الأمريكي، والحروب الإقليمية التي يَفتعلها المَجمع الصناعي العسكري الامريكي، وإفقار الشعوب وبضمنها قطاعات كبيرة من الامريكيين.

لذلك أرى بأن الطلب الخارجي على السلع الصينية، لن يَسترد الاستدامة والثبات قريباً، بل على مدار سنتين، بسبب الشكوك الحقيقية في مَديات حيوية الاقتصاد الامريكي، ولفشل واشنطن باستيلائها المجاني على نفط وغاز دول الخليج وسورية، ورفض الرئيس بشار الاسد استخدام أراضي الدولة لمد أنابيب الطاقة الخام الخليجية عَبرها لأوروبا الغربية، فأمريكا بحراً.

زد على ذلك، الانهيارات السياسية والاقتصادية لبلدان أوروبية، واستعدادات شعوبها للخروج من الاتحاد الاوروبي، على مِثال المملكة المتحدة.

ويَرى بعض الخبراء الاقتصاديين الصينيين، وطبقاً لإيضاحات وتقارير ودراسات صدرت مؤخراً، أن النمو الاقتصادي السنوي لبلادهم، "قد" يواصل "التباطؤ غير الخطر" في عام٢٠١٧م، لكنه سيُحَافِظ على نسبة النمو السنوي ومقدارها ٦,٥ بالمئة "على أقل تقدير"، ويَثبت عليها على الأغلب، قبل معاودة انطلاقته وانتعاشه المأمول عام٢٠١٨م "للوفاء بهدف مضاعفة الدخل الفردي وتأكيد ركائز الاقتصاد".

لذلك، وفي إطار باروميتر العملية الاقتصادية الصينية، الطبيعية، لا نلمس تراجعاً اقتصادياً صينياً بمعنى الكارثة، إنما نرقب إنخفاضاً مُحتملاً وطفيفاً في الإنتاج والتسويق، الذي مردّه إلى عمليات العرض والطلب المُتذبذبة في السوق العالمي.

ولهذا بالذات شرعت الصين ومنذ سنوات، بالتركيز على التنمية الاقتصادية المحلية، وإنعاش الطلب في السوق الداخلي، كبديل مضمون في مواجهة تقلبات السوق الدولي، وللحفاظ على مستوى ثابت من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فتواصُلُ تحفيز الاستثمارات ونموها، ودوران رؤوس الأموال، التي تعتمد على أرباح العَولمة، التصنيع وعدد السكان الهائل في الصين.

مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي في الصين

مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي هو اجتماع سنوي يستعرض خلاله القادة الصينيون الأداء الاقتصادي للعام السابق ويرسمون الخطط للعام القادم

افتتاح مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي في الصين

بكين ١٤ ديسمبر ٢٠١٦ /افتتح مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي (الأربعاء) وبدأ قادة صينيون مراجعة أداء البلاد الاقتصادي في ٢٠١٦ ووضع الخطط لعام ٢٠١٧.

وفي بداية المؤتمر، أكد المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني خلال اجتماع عقد يوم الجمعة على استمرار الإصلاح الهيكلي لجانب العرض دون انقطاع في ٢٠١٧.

وحققت الصين نموا مضطردا هذا العام وارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦,٧ بالمئة على أساس سنوي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري، ووضعت هدف النمو للعام الجاري ما بين ٦,٥ و٧ بالمئة. وتطور الهيكل الاقتصادي والجودة ونمت القطاعات الاستراتيجية الصاعدة وصناعات التكنولوجيا الفائقة بنسبة أكثر من عشرة بالمئة. كما تحققت إنجازات في الإصلاح والانفتاح إلى جانب تحسن مستويات المعيشة والبيئة.

ويقول محللون إن الاقتصاد مازال يواجه مشكلات بارزة مثل التعارض بين فائض القدرات والارتقاء بهيكل الطلب والمخاطر المالية في بعض القطاعات وبعض الأقاليم التي تواجه صعوبات اقتصادية.

وسيشهد العام المقبل انعقاد المؤتمر الوطني ال١٩ للحزب الشيوعي الصيني. وسيكون موضوع "السعي للتقدم والحفاظ على الاستقرار" مبدأ هاما في الحوكمة ودليلا رئيسيا للعمل الاقتصادي العام المقبل، وذلك بحسب بيان صدر يوم الجمعة بعد اجتماع المكتب السياسي.

الصين تتعهد بكبح الفقاعة في سوق العقارات

بكين ١٦ ديسمبر ٢٠١٦ /

ذكر بيان صدر الجمعة فى أعقاب مؤتمر العمل الاقتصادى المركزى أن الصين سوف تعزز التنمية المستقرة والصحيحة لسوق العقارات فى عام ٢٠١٧.

وأضاف البيان أن الدولة سوف تقيم آلية موجهة للسوق وطويلة الأجل تستطيع كبح الفقاعة العقارية ومنع التقلبات الشاذة.

وسوف تستخدم الحكومة الأرض والاستثمار وتشريع القوانين والوسائل المالية والضريبية والتمويلية من أجل تحقيق هدفها.

وأضاف البيان أن "المساكن تقام للسكنى وليس للمضاربة".

وأشار إلى أن المعروض من الأراضى يجب أن يزيد بشكل معقول فى المدن حيث يزيد ضغط الأسعار المرتفعة.

ويجب التركيز على جهود تخفيض المخزون فى المدن من الدرجتين الثالثة والرابعة.

شي يقول إن الأولوية للشعب في مساعي النمو الاقتصادي

قال الرئيس الصيني شي جين بينغ إن على الصين التمسك بفلسفة التنمية المتمركزة حول الشعب ومعالجة شواغل الشعب أثناء تعزيز النمو الاقتصادي.

وصرح شي خلال الاجتماع الـ١٤ للمجموعة القيادية المركزية للشؤون المالية والاقتصادية بأن"الهدف الأساس للحفاظ على سرعة النمو وتعزيز التنمية الاقتصادية هو السعي لتقديم حلول أفضل للمشكلات البارزة التي تشغل بال الشعب".

وراجع الاجتماع التقدم المحرز في ١٦٥ مشروعا ضخما حددتها الخطة الخمسية الـ١٣ للأعوام من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ ،وناقش بعض المشروعات الكبرى المتعلقة بمعيشة المواطنين، وذلك بحسب البيان الصادر عقب الاجتماع.

وكان احد تلك المشروعات استخدام الطاقة النظيفة في التدفئة خلال فصل الشتاء، حيث ما زالت البلاد تعتمد بصورة كبيرة على الفحم كمصدر رئيس للطاقة.

وقال شي، الذي يرأس ايضا المجموعة إن"تعزيز التدفئة النظيفة في الشتاء بالمناطق الشمالية له تأثير على تدفئة المواطنين هناك وعلى انخفاض عدد الأيام التي تعاني فيها من الضباب".

> الهدف الأساس للحفاظ على سرعة النمو وتعزيز التنمية الاقتصادية هو السعي لتقديم حلول أفضل للمشكلات البارزة

وتعرض قطاع كبير من شمال الصين لضباب كثيف منذ نهاية الأسبوع الماضي وأصدر أكثر من ٢٠ مدينة تحذيرا باللون الاحمر، وهو اعلى مستوى في نظام التحذير الذى يضم أربعة مستويات.

وأضاف أنه يمكن استخدام الغاز الطبيعي والكهرباء محل الفحم، في التدفئة المنزلية بشمال الصين.

واستطرد قائلا أنه ينبغي استخدام الطاقة النظيفة بقدر الإمكان وأن تسهم بنصيب أكبر في التدفئة خلال الشتاء، مشيرا الى ان الحكومة ستمنح الشركات دورا كبيرا لضمان تقديم خدمات التدفئة بأسعار معقولة.

كما قال إن تنظيم سوق تأجير المساكن والحد من الفقاعات العقارية هما مشروعان رئيسيان يخدمان الاحتياجات السكنية للشعب الصيني.

وأضاف شي أن الصين يجب أن تفهم بدقة أن سمة الإسكان هى الإقامة وأن تضع آلية للإسكان تفى بأغراض الشراء والتأجير معا وتلبي مطالب الإسكان للسكان الجدد فى المناطق الحضرية.

وقال إن السوق سوف يلعب الدور الريادى فى الوفاء بالطلب متعدد الشرائح فى الوقت الذى ستهتم فيه الحكومة بمطالب الإسكان الأساسية.

وأضاف شي أن الصين سوف تتخذ منهجا متنوعا لتنظيم السوق العقارى وتتبنى اجراءات تمويلية ومالية وضريبية ومتعلقة بالأرض والتنظيم لبناء آلية إسكان طويلة الأجل تتيح المسكن لكل أفراد الشعب.

وتابع ان الصين ستطبق تصنيف النفايات فى أنحاء البلاد لتحسين البيئة المعيشية للمواطنين.

وعلى البلاد التاكيد على التصنيف في جمع النفايات ونقلها ومعالجتها والسعي لزيادة تغطية النظام. وسترفع البلاد جودة الخدمة في دور رعاية كبار السن وستعزز الإشراف على سلامة الاغذية، حسبما قال.

حضر الاجتماع لي كه تشيانغ وليو يون شان وتشانغ قاو لي اعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بالاضافة لمسؤولين بالحكومة المركزية والحكومات المحلية.

الصين تؤكد على منع المخاطر المالية

بكين ١٦ ديسمبر ٢٠١٦ /سوف تزيد الصين التركيز على منع ومراقبة المخاطر المالية خلال عام ٢٠١٧، ذكر ذلك بيان صدر اليوم (الجمعة) فى أعقاب مؤتمر العمل الاقتصادى المركزى.

وذكر البيان أن الحكومة سوف تضاعف الجهود لمنع والسيطرة على فقاعات الأصول وتحسين التنظيم لضمان عدم نشوء مخاطر ماليه نظامية.

وأضاف البيان أنه يجب بذل جهود لضمان عمل الاقتصاد فى نطاق معقول وتعزيز منع المخاطر والسيطرة عليها فى المجالات الأساسية.

وأكد الحضور تخفيض مستوى الديون فى الشركات كأولوية أولى فى جهود الحكومة فى تخفيض الديون. وفى نفس الوقت شددوا على ضرورة تنظيم أنشطة تمويل الديون من جانب الحكومات المحلية.

الصين تحسن جودة المنتجات والقدرة التنافسية الجوهرية فى ٢٠١٧

بكين ١٦ ديسمبر ٢٠١٦ /ذكر بيان صدر (الجمعة) عقب اختتام مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي أن الصين ستقوم بالتركيز على تحسين جودة المنتجات والقدرة التنافسية الجوهرية خلال عام ٢٠١٧، في إطار جهودها لتعزيز الاقتصاد الحقيقي.

وأضاف البيان أن الدولة ستتمسك باستراتيجية تنمية مدفوعة بالابتكار وستزيد من امدادات الخدمات والبضائع ذات الجودة العالية.

وأوضح البيان أن الحكومة ستدعم مبدأ "الجودة أولا" بين الشركات وسترفع من معايير الجودة الوطنية وستتبنى إدارة جودة بشكل شامل.

وسيتم تحفيز الشركات على التمسك بمبدأ "روح العامل المهني"، وستحسن القدرة التنافسية للمنتج من خلال بناء العلامات التجارية.

وأكد البيان على أن الصين ستسعى ليس فقط من أجل تعزيز القطاعات الصاعدة الاستراتيجية، ولكن أيضا ستعمل على استخدام نماذج تكنولوجية ونماذج أعمال جديدة من أجل تحديث الصناعات التقليدية.

وأوضح البيان أن الحكومة ستحسن أيضا التنظيم الصناعي وستحسن جودة المنتجات الخاصة بالشركات الكبيرة. كما سيتم توفير ظروف تفضيلية بالنسبة لدخول السوق وتخصيص الموارد بالنسبة للشركات الصغيرة لضمان المنافسة العادلة.

الصين تحتاج إلى تعزيز الابتكار للانتقال من كونها "مصنعا العالم" إلى قوة صناعية

صحيفة غلوبال تايمز الصينية
٢- ١٢- ٢٠١٦
هيو ويجيا
تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

بإعتبارها مصنع العالم، قد يتفاجأ المرء إذا ما علم أن الصين تنفق على الدوائر المتكاملة (IC) القادمة من الخارج ضعفي ما تنفقه تقريبا على النفط الخام. قد يكون هذا غير ذي أهمية لو لم تكن الصين تستورد كمّا كبيراً من النفط، إلا أنها تفعل. ففي الأشهر ال ١٠ الأولى من هذا العام، أنفقت البلاد ٩٢,٦ مليار دولار على واردات النفط الخام، متفوقة في ذلك في أشهر معينة على الولايات المتحدة بوصفها أكبر مشترٍ للنفط الأجنبيً في العالم، بحسب البيانات الجمركية.

وفي الوقت نفسه، أخذت الشركات العالمية التي تنتج هذه الدوائر المتكاملة وتبيعها ١٨١,٤ مليار دولار من الخزينة الصينية، مما تسبب بعجز تجاري هائل في هذه الصناعة، وفقاً للإحصاءات الجمركية.

تحتاج الصين إلى تعزيز صناعة الدوائر المتكاملة على وجه السرعة، وإلى تشجيع الابتكارات التكنولوجية الأساسية في قطاع الصناعة لتعزيز القدرة التنافسية. وعلى الرغم من أن المنتجات التي تحمل شعار "صنع في الصين" تُباع في كل ركن تقريباً في جميع دول العالم، يبدو أنه أمام البلاد طريق طويل قبل أن تصبح قوة صناعية عالمية حقيقية.

فعلى سبيل المثال، تزعم الشركة الصينية لصناعة الطائرات بدون طيار DJI أن منتجاتها تشكل ٧٠ في المئة من سوق الاستهلاك العالمي للطائرات بدون طيار. ومع ذلك، قالت تقارير إعلامية أنه على الرغم من استخدام الشركة للمكونات المحلية بشكل أساسي، فإن بعض الطائرات مزودة بكاميرا معينة تحتاج إلى أجهزة استشعار توفرها شركة سوني كورب اليابانية لتحسين أدائها.

لقد أصبحت الصين أكبر مصدر للسلع في العالم، ولكن العديد من المكونات الرئيسية بقيمة مضافة عليا لا تزال تُنتج من قبل شركات أجنبية.

وهذا يسمح للشركات متعددة الجنسيات من دول على غرار الولايات المتحدة واليابان بكسب مبالغ كبيرة من المال من السوق الصينية، فيما لا تزال سلطات تلك البلدان تنتقد الصين في نفس الوقت على عجزها التجاري معهم.

إن الصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تضمّ جميع الصناعات المحددة داخل نظام التصنيف الصناعي التابع للامم المتحدة.

ومع ذلك، من الواضح أن بعض الشركات الأجنبية ما زالت تحمل قطعة استراتيجية من السلسلة الصناعية وأن الصين ستظل خط تجميع لشركات التكنولوجيا الفائقة في الخارج إذا لم تسعَ البلاد للابتكار المستقل. وبوسع سلسلة صناعية متكاملة تُبنى في البلاد أن تساعد الشركات المصنعة على تحسين كفاءتها وخفض التكاليف.

تكافح صناعة الدوائر المتكاملة فى الصين منذ سنوات عديدة من أجل اللحاق بالركب.

غير أن اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة لا تزال في الطليعة، على الرغم من المنافسة من جانب الشركات التايوانية جنوب شرق الصين.

وتتخلف الصين إلى حد ما عن البلدان الأخرى في تقديم الدعم والتمويل الحكومي لصناعة الدوائر المتكاملة.

ولتصحيح هذا الوضع، يجب على الحكومة أن تركز أكثر على تعزيز الإبتكار في المكونات الرئيسية لتطوير قطاعها الصناعي.

لجنة التنمية والإصلاح الوطني:
القدرات الزائدة أولوية عليا للإصلاح عام ٢٠١٧

المخطط الاقتصادي يقول إن السياسات المتعددة ستحقق "تقدما جوهريا"

صحيفة تشاينا ديلي الصينية/ ١٩- ١٢- ٢٠١٦

وانغ يانفي ويانغ زيمان:

سين جيمينغ شارك في هذا الموضوع

تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

قال كبير المخططين الإقتصاديين فى الصين يوم السبت إن خفض القدرات الإنتاجية الفائضة سيكون أولوية عمله العام المقبل.

وستواصل لجنة التنمية والإصلاح الوطني دفع الإصلاح لجانب العرض، بما في ذلك خفض القدرات الزائدة، وخفض المخزونوالديون وتكاليف الشركات، ودعم الحلقات الضعيفة في الاقتصاد، وفقا لبيان صادر عقب نهاية مؤتمر عملها السنوي.

وقال البيان "يجب إحراز تقدم جوهري في تنفيذ هذه المهام"، مشيرا الى ضرورة القيام باختراقات في مجالات حاسمة، فيما سيتم اعتماد سياسات متعددة لتعزيز الطلب وضمان التنمية الاقتصادية السليمة.

ونُقل عن شو شاو شي، رئيس اللجنة، قوله إن اللجنة ستستخدم السوق والأدوات القانونية لتحقيق توازن بين تخفيض القدرات الزائدة بعرض مستقر، والتحسين الهيكلي بتطور صناعي.

وذكرت اللجنة أنها ستسيطر على نسبة الرافعة المالية لقطاع الشركات غير المالية، وتخفض الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات بشكل إضافي.

وقال شو أنه سيتم استثمار المزيد من أموال الحكومة المركزية للحد من الفقر، ولدعم الزراعة وحفظ المياه عقب الكوارث وتعزيز البنية التحتية والابتكار.

وقد أجمع كبار القادة وصناع القرار على الإصلاح لجانب العرض بعد دعوات للمضي قدما في إعادة الهيكلة في مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي الذي استمر لثلاثة ايام وانتهى يوم الجمعة.

وقال يانغ وى مين، نائب وزير مكتب المجموعة القيادية المركزية للشؤون المالية والاقتصادية أن الصين ستعزز تنمية الاقتصاد الحقيقي، وستعمل على ضمان تطوير سوق العقارات وعلى دفع الإصلاح الزراعي لجانب العرض بهدف توفير منتجات خضراء وآمنة. وقال يوم السبت في ندوة أقامها مركز الصين للتبادلات الاقتصادية الدولية وحضرها كبار المسؤولين الحكوميين والباحثين وتركزت على النقاشات التي دارت في مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي "هذه أهم أولويات العام المقبل".

وقال يانغ أن الصين ستوسع نطاق تخفيض القدرات الزائدة ليس فقط من الصلب والفحم وإنما أيضا من قطاعات أخرى، مضيفا أنه يجب اتباع نهج يكون السوق محوره . وقال أنه سيتم التركيز على الحد من المخزون العقاري في المدن من الدرجتين الثالثة والرابعة العام المقبل، مع بذل جهود رامية إلى بناء المزيد من المساكن المدعومة بأسعار منخفضة وتعزيز سوق الإيجار. ويأتي ذلك بعد أن قال صناع القرار في مؤتمر العمل أن "المنازل تُبنى بغرض السكن، لا المضاربة."

وحث يانغ الشركات على خفض مستويات المديونية العالية، والتي نتجت عن الاقتراض من البنوك وقنوات مالية أخرى لدعم وتوسيع أعمالهم. واضاف "هذه أولوية قصوى"، و"يجب بذل الجهود بثبات" حيث أن معدلات الفائدة على تلك الديون تشكل عبئا ماليا ثقيلا على الشركات، مما قد يؤدي إلى تجوف صناعي قد يقوض الاقتصاد الحقيقي.

تعليق: الصين مستعدة جيداً لتحقيق التوازن بين الاستقرار والنمو

صحيفة الشعب الصينية
١٥-١٢-٢٠١٦

اختتم الاجتماع السنوي الخاص بتحديد اولويات العمل الاقتصادي للعام المقبل، وانصبت كل تفاصيل الاجتماع على فكرة واحدة: تواجه الصين وضعا صعباً لتحقيق التوازن وأنها عازمة على الاستمرار في العمل الجيد.

كانت كلمتا الاستقرار والاصلاح أهم كلمتين وردتا في البيان المكوّن من آلاف الكلمات الذى صدر عقب مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي الذي أقر مفهوم "السعي نحو التقدم مع الحفاظ على الاستقرار" كمبدأ أساسي.

المهمة ليست سهلة بالنسبة للاقتصاد الصيني الذي يصل إلى مرحلة هامة للتحوّل، حيث يتعين على ثاني أكبر اقتصاد في العالم أن يخفّف من أعباء الدين وأن يواجه المخاطر المالية ويخفض من زيادة القدرة الانتاجية، في حين ينبغي الحفاظ على نمو مستقر لتحقيق هدف النمو في ٢٠٢٠.

لقد استطاعت الصين بالفعل تحقيق أداء اقتصادي رائع خلال عام ٢٠١٦، وسط شكوك دولية وضغوط انكماش اقتصادي داخلية ومخاطر ماليّة تلوح في الأفق.

لقد رسمت الحكومة خطط التنمية للأعوام الخمسة القادمة ومضت قدماً في الإصلاحات الهيكلية لجانب العرض بهدف إعادة توازن النمو الاقتصادي. واستطاعت الصين تحقيق أهداف تخفيض القدرة خلال هذا العام، مع الحفاظ في الوقت ذاته على نمو مستقر عند نسبة ٦,٥ بالمئة تقريبا.

تواجه الصين أوضاعاً داخلية وخارجية أكثر تحدياً خلال عام ٢٠١٧، في الوقت الذي تتزايد فيه إجراءات الحمائية على مستوى العالم، وكذا المخاطر المالية داخل الصين وخارجها. فما ينبغي على الصين أن تفعله هو الاستمرار فى طريق العمل الاقتصادي الجيد.

وتمتلك الصين أدوات السياسات والاستراتيجيات التى تمكّنها من تحقيق التوازن الصعب، وتتمثل هذه الأدوات في سياسات اقتصاد كلّي مستقرّة مع سياسات مالية استباقية وسياسات نقدية حصيفة، وسياسات صناعية دقيقة تهدف إلى تحسين جودة العرض وسياسات اقتصاد جزئي مرنة لإنعاش القطاع الخاص.

ووفقاً لتعليق نشر في صحيفة الشعب اليومية السبت، فإن البحث عن الاستقرار لا يعني التراجع في الإصلاحات. والقيادة المركزية على وعي تام بالمشكلات التي تسفر عن تباطؤ النمو وعازمة على التعامل معها.

وبحسب ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع، فإن الحل الأساسي لمشكلة عدم التوازن الهيكلي يكمن في دفع الإصلاحات الخاصة بجانب العرض.

وتم تحديد خمس مهام رئيسية في هذا الصدد:

تخفيض الزيادة فى القدرة الانتاجية وتخفيض المخزون وتخفيض ديون الشركات وتخفيض تكاليف الشركات وتحسين الروابط الضعيفة.

وتؤكد أولويات الاصلاح على تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار.

فمن ناحية، سيتم اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين القدرة التنافسية للقطاع الزراعي بالبلاد والشركات المملوكة للدولة والاقتصاد الحقيقي، وهي الأمور التي من المأمول أن تمثّل قوى دافعة جديدة للنمو.

ومن ناحية أخرى، ستستكشف الصين آلية عقارات طويلة الأجل وموجّهة للسوق لتجنّب انفجار فقاعة مالية.

أمام الصين تحديات، والمهام المحددة ليست صغيرة وسهلة البتّة، لكن الثقة والعزم والإجراءات الحكيمة ستجعل الصين تمرّ عبر ذلك بسلام.

يجب على الحكومة الصينية أن تحافظ على استقرار العملة لإعادة الثقة بالاقتصاد

صحيفة غلوبال تايمز الصينية
١٥-١٢-٢٠١٦
هو ويجيا
تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

يجب على الصين أن تكون حازمة في المحافظة على استقرار سعر صرف اليوان، إذ أن شهية السكان مفتوحة على تحويل أموالهم إلى الدولار الأمريكي وسط تزايد المخاوف بشأن مزيد من الاستهلاك. يسمح للسكان الصينيين بصرف مبالغ مالية تصل إلى ما يساوي ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي باليوان الصيني سنوياً، وتشير التقارير إلى أن بعض الناس يخططون لاستخدام حصتهم السنوية في أول فرصة ممكنة في بداية العام ٢٠١٧.

إذا قام ١٣ مليون مواطن، أو ما يعادل ١% من إجمالي عدد سكان الصين، باستعمال مستوى الصرف الأقصى المخصص لهم، هذا سيسبب تدفقاً في رأس المال.

وعلى الرغم من أن العملة الصينية من المرجح أن تظل مستقرة على المدى الطويل، اعتماداً على الأسس الاقتصادية المتينة، فإن تدفقاً كبيراً لرأس المال سيسبّب ضغطاً استهلاكياً قصير المدى على اليوان بتأثيره على سوق الصرف الأجنبي.

يجب على الحكومة أن لا تسمح بانخفاض حاد، على الرغم من أن ضعف العملة يزيد من احتمالات رفع الصادرات. انخفاض قيمة اليوان أصبح أكثر بكثير من مجرد ظاهرة اقتصادية، فإنه يهز أيضا الثقة في الاقتصاد الصيني. وعلى الرغم من أن سلسلة من المؤشرات الاقتصادية الأخيرة تظهر علامات على التحسن، فإن الثقة بالإقتصاد المحلي من طرف الجمهور ورجال الأعمال قد ضعفت، مع استمرار الإنخفاض (في سعر اليوان) كأحد الأسباب الأساسية.

في السنة الماضية، انخفض سعر صرف اليوان اليومي مقابل الدولار من ٦,٤٥ إلى ٦,٩٠، ويتوقع العديد من الناس أن يكسر حاجز ال ٧,٠ قريباً.

إذاً من الممكن أن يقع الاقتصاد الصيني في أزمة ثقة إذا قامت الشركات والأفراد بنقل أموالهم خارج البلد، في محاولة للرد على المخاطر المرتبطة بانخفاض قيمة اليوان.

يجب على بنك الصين المركزي أن يكثف جهوده للحد من تغير سعر اليوان، وكسر توقعات الناس بخصوص ضعف العملة. من الضروري أن يتم استعادة الثقة في الاقتصاد الصيني، وهي القضية التي من المرجح أن تناقش (الموضع منشور قبل انعقاد المؤتمر بيوم واحد) في المؤتمر السنوي المستمر "العمل الاقتصادي المركزي"، حيث سيحدد كبار صناع السياسة في البلاد الأولويات الاقتصادية لعام ٢٠١٧.

تملك الصين الإمكانيات للمحافظة على إستقرار عملتها، كما أن البلاد لا تزال لديها احتياطيات وفيرة من النقد الأجنبي.

وعلى الرغم من الافتراضات بأن البنك المركزي قد أطلق كمية كبيرة من الدولارات لمواجهة تدفق رأس المال ودعم اليوان، إلا أن البلاد لا يزال لديها احتياطي من النقد الأجنبي يقدر بـ ٣,٠٥ ترليون دولار أمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر.

يتعين على الصين البحث في رفع ضوابط رأس المال والحد من المضاربة المفرطة على اليوان في سوق الصرف الأجنبي حيث يهرع الناس لشراء الدولار. إن الحكومة لديها التزام بمنع اليوان من السقوط بسرعة كبيرة جداً، في سياق التحكم في تقلبات السوق.

ترشيح ترامب لنافارو قد يزيد من خطر الصراع بين الصين والولايات المتحدة

صحيفة غلوبال تايمز الصينية ٢٢-١٢-٢٠١٦
تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

عيّن الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب يوم الأربعاء (٢١-١٢-٢٠١٦) أحد "الصقور" في مواجهة الصين بيتر نافارو على رأس المجلس الوطني للتجارة المزمع تشكيله.

تتشكل الصورة العامة لنافارو حول ثلاثة كتب له عن الصين: الحروب القادمة مع الصين، الموت من قبل الصين، النمر الرابض: ماذا تعني العسكرة الصينية للعالم.

ذكر مقال في مجلة نيو يوركر ذات مرة أن نافارو لديه وجهات نظر راديكالية حول التجارة والصين بحيث أنه من المستحيل أن "تجد أي اقتصادي آخر يوافق عليها تماماً".

ويعتبر اختيار ترامب لنافارو كإشارة على أنه سيتخذ إجراءات أكثر جرأة ليضع المصالح الأمريكية على رأس أولوياته. من المحتمل أن الولايات المتحدة ستتبنى السياسات الحمائية التجارية المتهوّرة في المستقبل، والتي ستسبب تغييرات في نمط توزيع المنافع بين الولايات المتحدة وبلدان أخرى.

دعا نافارو إلى تعزيز حماية الولايات المتحدة لتايوان. كما دعا منشقاً صينياً منفياً في الولايات المتحدة لكتابة مقدمة لكتابه. إن الكثير من الصينيين يعتبرونه أكاديمياً مناهضاً للصين. هل قيادة مثل هذا الشخص للمجلس الوطني للتجارة ستعزز تحيّز ترامب ضد الصين وتسبّب المزيد من الاحتكاكات فى التجارة الثنائية وحتى العلاقة العامة بين البلدين؟

كلف ترامب نافارو بمنصب مهم. وهذا الأمر لا يعني إشارة إيجابية. يجب على الصين أن تواجه حقيقة أن فريق ترامب يتخذ مواقف متشددة تجاهها. عليها أن تبدد أي وهم، وأن تتخذ الاستعدادات الكاملة ضد أي تحرك هجومي من قبل حكومة ترامب.اختيار ترامب لنافارو ليس بالضرورة بسبب موقفه المناهض للصين. الهدف الأساسي للرئيس المنتخب هو إنعاش الاقتصاد الأمريكي. يعزو ترامب الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة وخسارة الوظائف الصناعية إلى العولمة، ويؤمن بأن ازدهار الصين سُرق من الولايات المتحدة. هو سيستهدف جميع الاقتصادات، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة.

يبدو أن فريق ترامب حريص على تحقيق النجاح السريع والحصول على فوائد فورية. الرئيس المنتخب لا يريد المواجهة الاستراتيجية، كما أنه لا يوجد لديه مصلحة كبيرة في الصراع الأيديولوجي. إنه يهتم فقط بالمصالح، وهذا يؤثر على كيفية تعامل الصين والولايات المتحدة مع بعضهما البعض، فضلا عن ظهور خلافات في المستقبل.

الصين قوية بما يكفي لتحمّل ضغوط من حكومة ترامب. سوف تعتاد بكين على التوترات بين البلدين. اذا ما تجرأت واشنطن على استفزاز الصين في مصالحها الجوهرية، بكين لن تخشى خوض مواجهة مع الولايات المتحدة، لإجبار الأخيرة على تقديم الاحترام للصين.

االتتمة على الصفحة ١١

تتمة المنشور
على الصفحة ١٠

وعلى الرغم من الخلافات التي لا تنقطع، يتعين على الصين معرفة ما نقوم بالتنافس للحصول عليه مع الولايات المتحدة. النمو الاقتصادي والتضامن الاجتماعي نوعان من العوامل المحددة للمنافسة بين الصين والولايات المتحدة.

رفع ترامب لراية إحياء القطاع الصناعي في الولايات المتحدة بمجرد فوزه بالإنتخابات، يذكّرنا بأن هذا هو الأساس لتحقيق الازدهار. يمكننا أن نعزو الإنجازات التي حققتها الصين في الماضي إلى التطور الجوهري في القطاع الصناعي، ولا يمكن لها أن تخسر زخمها في المستقبل.

الاهتمام بمشاكل الصين الداخلية، خصوصاً الأمراض الإقتصادية، أهم بكثير من القلق من تعيين نافارو. طالما تستطيع الصين المحافظة على اقتصاد قوي ومواطنين واثقين، فإنها لا تخشى أي تحديات من الخارج. القضايا طويلة الأمد مثل قضية تايوان ونزاعات بحر الصين الجنوبي سيتم حلها في نهاية المطاف عندما تكون القوة الوطنية للصين قوية بما فيه الكفاية.

ترامب وحكومته ليس لديهما موارد أكثر من سابقيه لتحويل طموحاته إلى أفعال. وسوف يعود إلى قواعد التجارة العالمية الحالية إلا إذا كان يريد أن ينقلب على نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي تم التوصل إليه بصعوبة.

لم يعد بوسع الولايات المتحدة إعطاء التعليمات للصين بعد الآن. نؤمن بأن النظام السياسي في الولايات المتحدة يقوم بإصلاح نفسه بنفسه، ولا يمكن أن يحتمل سياسة خارجية من الممكن أن تشيع الفوضى في النظام العالمي، وتضع المصالح الأمريكية في خطر. والانقلاب على العولمة لن يسود أبداً.

تعليق

السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي تحمل مخاطر عالمية متعددة

صحيفة الشعب الصينية:

بكين ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ /في مواجهة سلسلة من الحالات الطارئة في عام ٢٠١٦ وأوجه عدم يقين كبيرة في عام ٢٠١٧، رفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي سعر الفائدة الرئيسي وسط سياسات متناقضة.

وإن قرار الاحتياطي الفدرالي رفع سعر الفائدة لا يؤثر على الاقتصاد الأمريكي فحسب، وإنما ربما يقود أيضا إلى حالات ضبابية متعددة حول العالم ويلقى بظلاله على الاقتصاد العالمي خلال العام المقبل.

وكان الاحتياطي الفدرالي قد قرر الأسبوع الماضي رفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع ٢٥ نقطة أساس، وهي عملية الرفع الوحيدة في عام ٢٠١٦، مع وجود توقعات بحدوث ثلاث حالات رفع أخرى في عام ٢٠١٧.

واستشهد المجلس الفدرالي بالانتعاش الاقتصادي الأمريكي وكفاية فرص العمل وارتفاع الأسواق المالية من بين أشياء أخرى للدفاع عما وصفه بـ"خطوة معقولة". ولكن هذه الخطوة قد لا تولد تأثيرا ممتدا "معقولا" بالنسبة للبقاع الأخرى من العالم.

أولا، لقد تبين أنه يتعذر التوفيق إلى حد كبير بين السياسات النقدية للاحتياطي الفدرالي والرؤية الاقتصادية للرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب أو "رؤى ترامب الاقتصادية ".

فتوجه الاحتياطي الفدرالي برفع سعر الفائدة سيدعم بكل تأكيد الدولار الأمريكي، الذي بلغ بالفعل أعلى مستوى له منذ ١٤ عاما، فيما سيوسع وجود دولار أقوى من العجز التجاري الأمريكي ويحد من الأرباح الخارجية للشركات الأمريكية ويرفع أسعار السلع الأساسية ويضيف تكلفة على معيشة الطبقة العاملة.

وكان ترامب قد تعهد خلال الحملة الانتخابية بخفض العجز في الميزان التجاري وتحسين ظروف العمال ذوي الياقات الزرقاء.

ومن ناحية أخرى، أيد ترامب زيادة النفقات المالية وتسريع بناء البني التحتية، الأمر الذي قد يرفع حرارة الاقتصاد الأمريكي وبالتالي يحفز الاحتياطي الفدرالي على تسريع خطى رفع سعر الفائدة، وفي المقابل رفع قيمة الدولار على نحو أكبر.

وسيؤدى هذا في النهاية إلى تدهور حالة عدم الاتزان في الاقتصاد الأمريكي.

ثانيا، الخطوة التي اتخذها الاحتياطي الفدرالي برفع سعر الفائدة والتي يصاحبها قوة الدولار الأمريكي ستزيد من خطر نشوب حرب تجارية، لأن الإدارة الأمريكية المقبلة قد تلجأ إلى الحمائية سعيا لتحقيق مزيد من الفوائد للمستوردين الأمريكيين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود دولار قوي سيخنق رغبة ترامب في إعادة فرص العمل في قطاع الصناعات التحويلية إلى الولايات المتحدة، لأن الدولار القوي يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة للشركات.

ونقلت صحيفة ((الفينانشيال تايمز)) البريطانية عن مسؤول تجاري أوروبي بارز قوله إن رفع قيمة الدولار ربما يكون بداية لحرب تجارية.

وتقول دراسة أجرتها ((رويترز)) مؤخرا إن التباطؤ في التجارة العالمية قد يزداد سوءا.

وعلى هذه الخلفية، فإنه إذا ما نشبت حرب تجارية بين الاقتصادات الكبرى، فسوف يوجه ذلك لطمة كبيرة لاقتصاد عالمي ضعيف.

ثالثا، سيؤدى رفع الاحتياطي الفدرالي للفائدة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الأسواق الناشئة، ولاسيما تلك التي تعتمد بشدة على التمويل الخارجي.

ويبرهن التاريخ على أنه في كل مرة تعود فيها الدولارات إلى الولايات المتحدة، يلحق ضرر شديد بالاقتصاد العالمي، هكذا يقول المحللون.

وأدى رفع سعر الفائدة إلى خروج الاستثمارات والنقد الأجنبي من الدول النامية والأسواق الناشئة، الأمر الذي سيرفع أسعار الفائدة في هذه الدول ويحد من قدرتها على سداد الديون بالدولار ، بل وقد يحدث اضطرابات مالية وسياسية وفي سعر الصرف بتلك البلدان.

وعلاوة على ذلك، يسلط تحرك الاحتياطي الفدرالي لتدعيم الدولار الضوء على عدم تناسق السياسة النقدية العالمية.

فبعدما رفع الاحتياطي الفدرالي سعر الفائدة،أعلنت البنوك المركزية في بلدان مثل بريطانيا وسويسرا والنرويج وكوريا الجنوبية واندونيسيا أنها ستبقى على سعر الفائدة لديها دون تغيير، فيما من المتوقع أن تخفف الهند والبرازيل من سياساتها النقدية.

وبالنسبة للاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٧، أصبحت السياسة النقدية الأمريكية تحمل مخاطر كبيرة، وهو ما يؤثر بشكل دوري على اقتصادات أخرى في العالم منذ عام ٢٠٠٨ عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية.

وإن كيفية التعامل مع هذه المخاطر ستختبر حكمة صانعي السياسات العالمية.

البنك الآسيوي للتنمية: زيادة الإصلاح الهيكلي سيمكن الصين من تحقيق هدف نموها في السنوات المقبلة

مانيلا ٢١ ديسمبر ٢٠١٦ / قال خبير اقتصادي كبير في البنك الآسيوي للتنمية إن التقدم المتزايد الذي أحرزته الصين فى الإصلاح الهيكلى سيمكن بكين من تحقيق هدف نموها السنوي في السنوات المقبلة.

جاء تصريحات تشوانغ جو تشونغ نائب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك، في مقابلة مع وكالة أنباء ((شينخوا)). وأشار إلى أن الصين أحرزت تقدما مشجعا للغاية في التخلص من القدرات الزائدة.

ومنح رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ أولوية بارزة لمساعي التخلص التدريجى من القدرات الصناعية الزائدة بشكل ملائم، في تقرير عمل الحكومة في مارس من العام الجاري.

واعلن لي في نوفمبر خلال اجتماع تنفيذي لمجلس الدولة ان الصين حققت هدف العام بالتخلص من قدرات زائدة تصل الى ٤٥ مليون طن من الصلب و٢٥٠ مليون طن من الفحم ، للوفاء بالأهداف الموضوعة قبل موعدها.

وأشار تشوانغ إلى أن مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي الذي اختتم مؤخرا ألقى المزيد من الضوء على أهمية استمرار الإصلاح الهيكلى.

وفي المؤتمر، تعهدت الصين بالدفع من أجل إحراز "تقدم جوهري" في الإصلاح الهيكلي لجانب العرض مع جعل الاستقرار هو الاتجاه الأساس للتخطيط الاقتصادي في العام الجديد.

وقد توسع الاقتصاد الصيني بنسبة ٦,٩ بالمئة على أساس سنوي في ٢٠١٥ ، وهو أبطأ معدل خلال ربع قرن بسبب تراجع سوق العقارات وتراجع التجارة وضعف نشاط المصانع.

وتبذل الحكومة الصينية جهودا ضخمة لتحويل الاقتصاد من اعتماده على الصادرات والاستثمارات في السابق نحو الخدمات وإنفاق المستهلكين.

وتهدف الخطة الخمسية ال١٣ للاقتصاد الوطني (٢٠٢٠-٢٠١٦)إلى الحفاظ على معدل نمو من متوسط لمرتفع في السنوات الخمس المقبلة. ومن المتوقع ان يتجاوز الاقتصاد ٩٠ تريليون يوان (١٣,٨ تريليون دولار) بحلول ٢٠٢٠ مقارنة ب٦٧,٧ تريليون يوان في ٢٠١٥.

وقال الخبير انه يمكن مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني، مشددا على ان الصين لديها الامكانات التي تجعلها قادرة على تحقيق متوسط النمو الاقتصادي السنوي المستهدف فوق ٦,٥ بالمئة في السنوات الخمس المقبلة.

الاقتصاد المحلي الصيني بالأرقام (كانون الثاني/ يناير - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦)

Y-O-Y: بشكل سنوي

مبيعات التجزئة على الإنترنت ارتفاع بنسبة ٢٦,٢%

مبيعات التجزئة الكلية للسلع الاستهلاكية ارتفاع ١٠,٤%

الأصول الثابتة (باستثناء الأسر الريفية) ارتفاع ٨,٣%

إجمالي الاستثمارات في تطوير العقارات ارتفاع ٦,٥%

الناتج الصناعي ذا القيمة المضافة للشركات الكبرى ارتفاع ٦%

أسعار المستهلك ارتفاع ٢%

أسعار المنتجات الصناعية هبوط ٢,٧%

حجم الاستيراد والتصدير هبوط ١,٢%

المصدر: مكتب إحصاءات الحكومة الصينية - تحرير وغرافيك: سيي يون، وانغ دانمنغ - صحيفة غلوبال تايمز الصينية - تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

الاقتصاد المحلي الصيني بالأرقام

(كانون الثاني/ يناير ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦)

المصدر: مكتب إحصاءات الحكومة الصينية ـ تحرير وغرافيك: سيي يون، وانغ دانمنغ ـ صحيفة غلوبال تايمز الصينية ـ تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

القدرة التنافسية للصين تتوقف على الإصلاح الضريبي

صحيفة غلوبال تايمز الصينية ٢٢- ١٢- ٢٠١٦
لي واي غوانغ
تعريب خاص بـ "نشرة الصين بعيون عربية"

تخاطر الصين بفقدان قدرتها التنافسية الصناعية إذا لم تقلّص العبء الضريبي على الشركات التجارية.

وقد أصبح هذا الأمر ملحاً إثر تغيير الوقائع الجيوسياسية والاقتصادية الحيوية، وتعهُد الرئيس الامريكي المنتخب دونالد ترامب بإعادة الوظائف التصنيعية إلى الولايات المتحدة.

لا يزال التصنيع هو القوة الأساسية للاقتصاد الصيني، والعبء الضريبي الثقيل يهدد بتآكل القدرة التنافسية الصناعية في الصين، إضافة إلى إبعاد الشركات عن البلاد وتفريغ اقتصادها. وسيشكل إصلاح النظام الضريبي وتخفيف العبء الضريبي دون زيادة مستوى الدين الوطني مهمة شاقة على واضعي السياسات.

تُعد الصين من البلدان التي تفرض أعلى ضرائب على الشركات في العالم. ووفقاً للبنك الدولي، إن إجمالي عائدات الضريبة على الشركات في الصين، أي كلفة كافة الضرائب التي تتحملها (والتي تشمل الدخل والعمالة والضرائب العقارية) كان ٦٨ في المئة عام ٢٠١٦.

وفي المقابل، إن مجموع معدل الضرائب - كنسبة مئوية من الأرباح التجارية في الولايات المتحدة هو ٤٤ في المئة. وقد أظهر تحليل لمعدل الضريبة الإجمالي في الصين عام ٢٠١٦ أن معدل ضريبة الدخل على الشركات كان ١٠,٨ في المئة. فيما وصل معدل الضريبة على العمالة إلى ٤٨,٨ في المئة، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ١٦,٣ في المئة.

الى جانب ذلك، إن ضرائب العائدات، والتي غالبا ما يمكن تحميلها من مورد السلع أو الخدمات للمشتري، عالية جدا أيضا، وثلث تلك الضرائب على شركات التصنيع لا يمكن تحميلها للمشتري، الأمر الذي يعدّ أحد الأسباب الرئيسية في تحمّل الشركات المصنّعة عبئاً ضريبياً مرتفعاً في الصين.

لكن وللأسف، إن مسألة الحد من الضرائب معقدة نتيجة للمقاييس المختلفة والتي لا تضع الصين دائماً على قائمة الدول الأعلى ضريبة في العالم، إضافة إلى كون الصناعيين والأكاديميين منقسمين حول هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لمعايير صندوق النقد الدولي، إن نسبة الضرائب المفروضة على الناتج المحلي الإجمالي، وهي مقياس للعبء الضريبي الكلي للصين، كانت ٢٩,١ في المئة عام ٢٠١٥، وهو رقم أدنى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٣٨,٨ في المئة.

التتمة على الصفحة ١٥

تتمة المنشور
على الصفحة ١٤

ومع ذلك، لا يستطيع المقياس أن يعكس العبء الضريبي على الشركات وبالتالي يضلّل الناس للاعتقاد بأن العبء الضريبي على الشركات الصينية، وخاصة الشركات الخاصة، ليس من بين أعلى المعدلات في العالم.

في الواقع، لقد زادت مساهمة الضرائب من الطاع الخاص على مدى العقد الماضي، حيث ساهم القطاع ب ٥١,٤٣ في المئة من عائدات الضرائب عام ٢٠١٥.

وقد أظهر مسح أجري في النصف الأول من العام الحالي ل ١١٣ شخصاً من أصحاب المشاريع الخاصة أن ٨٧ في المئة من رجال الأعمال، والذين يغطون ١٢ صناعة من الصناعات الرئيسية في مدينة هانغتشو، ووهان ودالیان وقوییانغ، اشتكوا من الإلتزامات الضريبية الثقيلة، بما في ذلك الضرائب العقارية والضرائب المرتفعة على دخل الشركات. كما كانت الإجراءات المعقدة والتشريعات المبهمة مصدرا إضافيا للسخط.

على الجانب الآخر، تدعم الولايات المتحدة إعادة التصنيع والعودة الى الصناعة عن طريق خفض تكاليف الإنتاج وتوفير الشروط المواتية لجذب الشركات. وعلاوة على ذلك، وعد ترامب بخفض معدل ضريبة الدخل على الشركات أكثر من النصف إلى ١٥ في المئة، وتقديم إعفاءات ضريبية مرة واحدة للشركات الأميركية لإعادة الاموال من الخارج بمعدل ١٠٪ فقط بدلا من ٣٥٪ حاليا من أجل اعادة الوظائف التصنيعية.

من شبه المؤكد أن هذه الخطط ستتحقق. والتحول السياسي الأميركي لن يؤثر على الصين وحدها بل على العالم كله، وسيغير على الأرجح المشهد الإقتصادي والصناعي في العالم. والسياسات لن تغري الشركات الأمريكية وحدها للعودة إلى الوطن وإنما أيضا ستجذب المستثمرين الأجانب. لقد دفع الإعفاء الضريبي الذي منحته الولايات المتحدة في الثمانينيات بالعديد من البلدان الأخرى لأن تحذو حذوها، الأمر الذي تسبب بثورة في تكنولوجيا المعلومات. متى تركز الولايات المتحدة على إحياء اقتصادها، فمن المرجح أن يخلق ذلك معجزة لا يمكن تصورها.

عندما يتعلق الأمر بالإنعاش الاقتصادي، تراهن كل من الصين والولايات المتحدة على قطاع الصناعة، وبين أمور أخرى، تبقى ميزة التكلفة ساحة المعركة الرئيسية للقدرة التنافسية الصناعية.

إن زيادة الأعباء الضريبية على الشركات قد دفعت بعض الشركات الصينية بالفعل لإقامة مصانع في الولايات المتحدة.

وقد استثمر تساو ده وانغ، مؤسس شركة Fuyao وهي الأولى في تصنيع زجاج السيارات في الصين، في مصنع في الولايات المتحدة للاستفادة من ضرائب البلاد المنخفضة وغيرها من تكاليف التشغيل مثل الأراضي والمياه والكهرباء. وهذه ليست حالة فردية. جميع المستثمرين يطاردون الأرباح. والإعفاءات الضريبية والحد من تكاليف الإنتاج سيزيدان من جاذبية الأسواق الأميركية وبعض الأسواق الغربية فيما ستؤدي التكاليف المرتفعة إلى تآكل القدرة التنافسية للمنتجات الصينية.

يتعين على الصين التكيف مع الوضع المتغير.

لقد حان الوقت لكي تحد السلطات الصينية وصانعي السياسات من العبء الضريبي على الشركات دون زيادة العجز المالي أو مستويات الدين، والبدء بإصلاح للنظام الضريبي ليعكس السوق أكثر. وبما أنه ليس هناك مجال لتخفيض مستوى ضرائب العمالة العالي والضرائب على العائدات ، فإن هذا يمكن أن يشكل مؤشراً على المكان الذي يمكن للإصلاح الضريبي إحداث خرق فيه.

كاريكاتير

كاريكاتير من صحيفة تشاينا دايلي الصينية (١٩-١٢-٢٠١٦) بريشة الفنان ليو تيي، ينقل خشية رجال العمال الأمريكيين من السياسات التي يُعلن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب أنه سيتبعها في تعامله مع الصين. ويظهر ترامب في هذا الرسم راكباً ثوراً هائجاً، ويعتزم الدخول إلى محل خزف صيني.، بينما رجال الأعمال الأمريكيين الذين يعملون في الصين يتآكلهم القلق من نتيجة هذه السياسات.

كاريكاتير في صحفة غلوبال تايمز الصينية (٢٢-٢-٢٠١٦) للرسام الفنان بيترز بينا يعرض تأثير ارتفاع سعر اليوان على الصناعة الصينية

CHINA IN ARAB EYES